A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

H/LD/WG/5/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 27 نوفمبر 2015

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

الدورة الخامسة
جنيف، من 14 إلى 16 ديسمبر 2015

اعتبارات تتعلق بإمكانية مراجعة جدول الرسوم

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

أولا. مقدمة

1. الغرض من هذه الوثيقة هو استهلال مناقشة حول هيكل للرسوم يتناسب على نحو أفضل مع عبء العمل المتزايد الذي يتحمّله المكتب الدولي، وذلك بغرض ضمان الاستدامة المالية لنظام لاهاي. والدورة الخامسة للفريق العامل مدعوة إلى مناقشة تدابير بشأن كيفية تحقيق الاستدامة المالية لنظام لاهاي والتعليق على الاقتراحات الداعية إلى إدخال زيادة "ثابتة" في الرسم الأساسي أو رسم أساسي مرتبط بالتعيين وتسديد الرسم الأساسي في الوقت المناسب، كما هو مشروح في الفصلين الثالث والرابع من هذه الوثيقة.

نمو نفقات نظام لاهاي

2. شهدت نفقات نظام لاهاي نموا في الأعوام الأخيرة. ويُعزى ذلك النمو بالأساس إلى عمليات الاستعداد التي خضع لها نظام لاهاي للتكيّف مع توسعه الجغرافي، ولا سيما لاستيعاب أطراف متعاقدة جديدة لها أنظمة للفحص. واقتضي انضمام تلك الأطراف المتعاقدة إدراج عدد من الخصائص في نظام لاهاي لأول مرّة، كما وافق عليه المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد وثيقة جديدة لاتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للتصاميم الصناعية (وثيقة جنيف) في عام 1999.

3. وينبغي التركيز على أن التحديات المطروحة حاليا أمام الإدارة المعلوماتية لسجل لاهاي تختلف جذريا عن التحديات التي كانت مطروحة في عام 2008 عند استهلال برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات[1]. وسيمكّن نشر نظام معلومات سجلات التصاميم الدولية (DIRIS) من تدوين بيانات أكثر تفصيلا (مثل المعلومات الخاصة بالتصاميم والمعلومات الخاصة بالنُسخ) في السجل الدولي[2]. ومن المتوقع، رهن المخطط المفصل النهائي، وضع الهيكل التقني للنظام في الفترة من يناير إلى أبريل 2016. ويُزمع إجراء الاختبار النهائي للنظام ونشره في الفترة ما بين مايو وأغسطس 2016.

4. وبالإضافة إلى الزيادة المطلقة في عدد الطلبات الدولية، التي ستدرّ مزيدا من الإيرادات، سيؤدي توسّع نظام لاهاي ليشمل ولايات قضائية لديها "مكتب فاحص" إلى تعقيد الفحص الشكلي الذي يجريه المكتب الدولي وإلى زيادة في عدد حالات الإخطار بالمخالفات. وبالنظر إلى الزيادة المتوقّعة في عدد حالات الرفض وما يتصل بها من إخطارات والتماسات وتجديدات، وُظّف فاحصون جدد ورُفعت تكاليف الموظفين بناء على ذلك.

5. ويتجلى توسّع نظام لاهاي أيضا في زيادة عدد الاستفسارات (المكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية) التي يجب على موظفي خدمة الزبائن التابعة لسجل لاهاي الردّ عليها. وروجعت المعلومات المتاحة على موقع الويبو الإلكتروني لتضمينها دلائل تعليمية عن واجهة الإيداع الإلكتروني. كما نُظمت أنشطة ترويجية واسعة في الولايات القضائية التي يُحتمل أن تصبح أطرافا متعاقدة بموجب نظام لاهاي.

6. وأخيرا، أنشأت جمعية اتحاد لاهاي، في عام 2011، الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية من أجل الاستجابة للحاجة المستمرة إلى تحديث وتسوية الإطار القانوني لنظام لاهاي طبقا للديناميكيات والتوجهات السائدة في مجال التصاميم الصناعية. وينبغي منح نظام لاهاي القدرة على التكيّف مع طائفة واسعة من الولايات القضائية الوطنية أو الإقليمية، و السعي في آخر المطاف إلى الإبقاء على بساطته وكفاءته وفعاليته من حيث التكلفة. وذلك يُعد تحديا بالغ الأهمية أمام الفريق العامل لأن إدارة تلك العملية تنطوي على زيادة عبء العمل بالنسبة لسجل لاهاي.

7. ومبدأ الاستدامة المالية منصوص عليه في المادة 23(3)"1" من وثيقة 1999 لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليها فيما يلي بعبارة "وثيقة 1999") بالتوافق مع المادة 23(4)(ب) التي تنص على ما يلي: "يحدد مقدار الرسوم المشار إليها في الفقرة (3)"1" [من المادة 23] بما يكفل حدا أدنى من إيرادات الاتحاد المتأتية من الرسوم والمصادر الأخرى يكون كافيا لتغطية كل مصروفات المكتب الدولي المتعلقة بالاتحاد"[3]. وكما هو منصوص عليه في المادة 23(3)"1"، تُمول ميزانية اتحاد لاهاي بالأساس من "الرسوم المتعلقة بالتسجيلات الدولية" و"مصادر تمويل أخرى"[4]. كما تنص المادة 23(4)(أ) من وثيقة 1999 على أن الجمعية هي التي تتولى تحديد مقدار الرسوم بناء على اقتراح المدير العام.

---

[1] تطلب انضمام اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام لاهاي إدخال تعديلات على إجراءات النظام، ومن ثم على نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعمول به سابقا (DMAPS).

[2] يُرجى الرجوع إلى الوثيقة H/A/35/1، "التقرير النهائي عن برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات (نظام لاهاي للتسجيل الدولي)"، المُقدمة إلى جمعية اتحاد لاهاي في عام 2015.

[3] فيما يخص جزء اتحاد لاهاي المكون من الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة لاهاي (1960) لاتفاق لاهاي (المشار إليها فيما يلي بعبارة "وثيقة 1960")، المبدأ نفسه منصوص عليه في المادة 4(3)"1" والمادة 4(4)(أ) و(ب) من وثيقة استوكهولم التكميلية المؤرخة 14 يوليو 1967.

[4] طبقا للمادة 23(3) من وثيقة 1999، تمول ميزانية اتحاد لاهاي من المصادر التالية:

"1" الرسوم المتعلقة بالتسجيلات الدولية؛

"2" والمبالغ المسددة مقابل الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي في إطار الاتحاد؛

"3" ومبيعات منشورات المكتب الدولي المتعلقة بالاتحاد وإتاوات تلك المنشورات؛

"4" والهبات والوصايا والإعانات؛

"5" والإيجارات والفوائد وغير ذلك من الإيرادات المنثورة.

الاستدامة المالية لاتحاد لاهاي

8. الوسيلة الأولى لتمويل اتحاد لاهاي هي الرسوم المتعلقة بالتسجيلات الدولية. غير أنه تبيّن أن الرسوم غير كافية لتغطية مصروفات الاتحاد. وفي الثنائية 13/2012، بلغ العجز المالي لاتحاد لاهاي 6.48 مليون فرنك سويسري[5] ومن المقدّر أن يصل ذلك العجز في الثنائيتين 15/2014 و17/2016 إلى 5.8 مليون فرنك سويسري و3.9 مليون فرنك سويسري على التوالي.[6]

الجدول 3. تطور إيرادات المنظمة من الثنائية 07/2006 إلى الثنائية 17/2016[7]

(بملايين الفرنكات السويسرية)

	07/2006	09/2008	11/2010	13/2012	15/2014 التقديرات المرصودة	15/2014 التقديرات الحالية	17/2016 التقديرات	الفارق بين ميزانية 17/2016 المقدرة وميزانية 15/2014 المرصودة	
	المبالغ الفعلية							المبلغ	%
الاشتراكات	34.7	34.8	34.8	35.1	35.2	35.2	34.7	-0.4	-1.3%
الرسوم									
نظام معاهدة البراءات	451.1	443.6	434.8	514.9	545.6	570.4	575.9	30.3	5.5%
نظام مدريد	90.3	94.8	99.6	108.0	114.6	115.2	128.8	14.1	12.3%
نظام لاهاي	5.0	5.4	5.9	6.3	8.6	7.2	10.3	1.7	20.3%
نظام لشبونة*	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	-
المجموع الفرعي، الرسوم	*546.5*	*543.8*	*540.3*	*629.2*	*668.8*	*692.9*	*715.0*	*46.2*	*6.9%*
التحكيم	3.2	3.3	3.3	3.3	2.8	2.7	2.5	-0.3	-10.7%
المنشورات	2.7	1.1	1.1	1.0	1.2	0.7	0.3	-0.9	-74.2%
خلافه									
إيرادات الاستثمار	15.8	17.8	9.4	3.4	1.5	3.0	-	-1.5	-100.0%
نثريات	6.4	6.5	3.9	8.7	3.8	6.3	3.8	-	0.0%
مجموع فرعي، خلافه	*22.2*	*24.3*	*13.3*	*12.1*	*5.3*	*9.3*	*3.8*	*-1.5*	*-28.7%*
المجموع	**609.3**	**607.4**	**592.8**	**680.7**	**713.3**	**740.8**	**756.3**	**43.0**	**6.0%**

9. وتُحسب الإيرادات المقدّرة للثنائية 17/2016 على أساس جدول الرسوم الحالي، الوارد في اللائحة التنفيذية المشتركة لوثيقة 1999 ووثيقة 1960 لاتفاق لاهاي. والعناصر الرئيسية للإيرادات هي الرسم الأساسي ورسوم التجديد. ويغطي هذان العنصران نحو 90 المائة من إيرادات نظام لاهاي[8]. وتُجمع سائر الرسوم، مثل الرسم الخاص بتدوين تغيير في الملكية أو انتقاص، ضمن "خلافه". وكما هو مشار إليه في الشكل 11، تبلغ الإيرادات المقدرة 800 4 مليون فرنك سويسري فيما يخص عام 2016 و500 5 فيما يخص عام 2017.

الشكل 11: المستوى المرتقب لإيرادات رسوم نظام لاهاي بحسب المصدر [9]

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرسم الأساسي	1.9	2.2	2.2	2.9	3.6	4.2
رسم التجديد	0.8	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
خلافه	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.6
الإيرادات	3.1	3.2	3.3	4.0	4.8	5.5
النمو		4.6%	1.2%	23.2%	19.9%	14.0%
الحد الأعلى				+1.1	+1.6	+1.9
الحد الأدنى				-1.2	-1.6	-1.9

[5] انظر الوثيقة WO/PBC/22/6، "تقرير الإدارة المالية للثنائية 13/2012".

[6] يُرجى الرجوع إلى المرفق الثالث من وثيقتي البرنامج والميزانية للثنائيتين 15/2014 و17/2016.

[7] يُرجى الرجوع إلى الصفحة 8 من الوثيقة A/55/5 Rev.، "اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016".

[8] يُرجى الرجوع إلى الفقرة 27 من المرفق الرابع من الوثيقة A/55/5 Rev.، "اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016".

[9] يُرجى الرجوع إلى الشكل 11، المستوى المرتقب لإيرادات رسوم نظام لاهاي بحسب المصدر، الوارد في المرفق الرابع من الوثيقة A/55/5 Rev.، "اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 17/2016".

10. وبالنظر إلى توقّع وصول النفقات المرتبطة باتحاد لاهاي إلى 14.368 مليون فرنك سويسري في الثنائية 17/2016 ووصول الإيرادات المرتقبة في الثنائية 17/2016 إلى 10.300 مليون فرنك سويسري، فإن من المرتقب استمرار اتحاد لاهاي في تسجيل عجز خلال الثنائية القادمة. واستنادا إلى هذه الحسابات، لن تكون الرسوم المرتبطة بالتسجيلات الدولية ومصادر التمويل الأخرى كافية لضمان الاستدامة المالية لنظام لاهاي، كما تقتضيه المادة 23(3) من وثيقة 1999، بالتوافق مع المادة 23(4) (ب) من تلك الوثيقة.

جدول الرسوم

11. غير أنه منذ بداية اتساع النطاق الجغرافي لسريان وثيقة 1999 بما أدى إلى زيادة عبء العمل على المكتب الدولي، لم يتغيّر الرسم الأساسي، أي الرسم نفسه الذي يُفترض أن يمكّن المكتب الدولي من استرداد تكاليفه المرتبطة بإدارة نظام لاهاي. ويُذكر، على وجه التحديد، أن آخر مرّة خضع فيها الرسم الأساسي ورسوم التجديد لزيادة في إطار نظام لاهاي كانت في عام 1996.

12. وفي جدول الرسوم ("فيما يخص الإيداعات الخاضعة حصريا أو جزئيا لوثيقة 1960")، الساري اعتبارا من 1 أبريل 1996، زاد مبلغ "رسم الإيداع الدولي" المستحق عن تصميم واحد من 385 فرنكا سويسريا إلى 397 فرنكا سويسريا، وزاد ذلك الرسم المستحق "عن كل تصميم إضافي مشمول في الطلب الدولي نفسه" من 18 فرنكا سويسريا إلى 19 فرنكا سويسريا. وزاد مبلغ "رسم التجديد الدولي" المستحق عن تصميم واحد من 194 فرنكا سويسريا إلى 200 فرنك سويسري، وزاد ذلك الرسم المستحق "عن كل تصميم إضافي مشمول في الطلب الدولي نفسه" من 16 فرنكا سويسريا إلى 17 فرنكا سويسريا. وبعبارة أخرى، فإن مبالغ الرسم الأساسي ورسوم التجديد، التي دخلت حيّز النفاذ في 1 يناير 2015، لم تتغيّر منذ 20 سنة.

13. وطُبق تخفيض شامل قدره 20 بالمائة على رسوم النشر[10] في مارس 1999 عندما بدأ العمل بأسلوب نشر جديد في ذلك العام. فقد استُبدلت النسخة الورقية الأصلية *لنشرة التصاميم الدولية* بمنشور شهري على قرص مدمج[11] ونشرة شهرية ورقية معدلة[12]. وفي يناير 2002، دخلت طريقة جديدة لحساب رسوم النشر حيّز النفاذ[13].

14. وفي 1 أبريل 2004، دخلت اللائحة التنفيذية المشتركة بين وثيقة 1999 ووثيقة 1960 ووثيقة 1934 لاتفاق لاهاي حيّز النفاذ. وأدرجت ثلاثة رسوم في جدول الرسوم المعدل ضمن اللائحة التنفيذية المشتركة: رسم عن تدوين تخل، ورسم عن تدوين انتقاص، ورسم مقداره فرنكين سويسريين إضافيين لكل كلمة إذا تجاوز الوصف 100 كلمة. ولم يصبح رسم النشر مشروطا وحُذف من جدول الرسوم. ولم تخضع مبالغ الرسوم الأخرى الواردة في جدول الرسوم لأي تغيير[14].

15. ودخلت اللائحة التنفيذية المشتركة بين وثيقة 1999 ووثيقة 1960 حيّز النفاذ في 1 يناير 2010. ولم تُدخل حينها أية تغييرات على مبالغ الرسوم. وأدرج جدول الرسوم الحالي، الساري منذ 1 يناير 2015، جزءا سابعا عنوانه "الخدمات التي

[10] 33 فرنكا سويسريا بدلا من 41 فرنكا سويسريا لكل مجموعة من أربعة مساحات معيارية للنشر بالأبيض والأسود، و264 فرنكا سويسريا بدلا من 330 فرنكا سويسريا لكل مجموعة من أربع مساحات معيارية للنشر بالألوان.

[11] يشمل المنشور الدولي الوارد في القرص المدمج كل البيانات الببليوغرافية ونُسخ التصاميم المتضمنة في الإيداعات الجديدة المسجلة بناء على وثيقة 1960.

[12] يشمل المنشور الورقي كل البيانات المتضمنة في المنشور السابق، باستثناء نُسخ التصاميم المُسجلة بناء على وثيقة 1960.

[13] كانت طريقة الحساب الجديدة مستندة إلى عدد النُسخ التي تُنشر وعدد الصفحات من نسق A4 التي تُقدم عليها تلك النُسخ. وألغي مفهوم "مجموعات المساحات المعيارية". وسهّل نطاق النشر الجديد بقدر كبير حساب رسوم النشر بالنسبة للمودعين وأدى إلى خفض تلك الرسوم بنسبة عالية. وحُدّد رسم النشر عن كل نسخة تُنشر بالأبيض والأسود في مستوي 12 فرنكا سويسريا؛ وحُدّد ذلك الرسم عن كل نسخة تُنشر بالألوان في مستوى 75 فرنكا سويسريا؛ وحُدّد ذلك الرسم عن كل صفحة في مستوى 150 فرنكا سويسريا.

[14] في يناير 2008، أزيل من جدول الرسوم التمييز بين النُسخ التي تُنشر بالأبيض والأسود والنُسخ التي تُنشر بالألوان، وأدرج رسم واحد مقداره 17 فرنكا سويسريا عن كل نسخة. ولم يخضع رسم النشر عن كل صفحة (في حال قُدمت النُسخ ورقيا) لأي تغيير.

يُقدِّمها المكتب الدولي"، يسمح للمكتب الدولي بتحصيل رسم، يُحدِّد مقداره بنفسه، عن الخدمات التي لا يشملها جدول الرسوم. والغرض الرئيسي من ذلك "الرسم المُحصّل مقابل الخدمات" هو معالجة مسألة تقديم الوثائق الداعمة إلى مكاتب الدول الأطراف المتعاقدة المعيّنة، من خلال المكتب الدولي، عند إيداع الطلب الدولي أو لاحقا. ولم يُطبق المكتب الدولي ذلك الرسم بعد.

ثانيا. زيادة عبء العمل المفروض على المكتب الدولي

الفحص المكثّف للطلب الدولي

16. تتحقّق واجهة الإيداع الإلكتروني تلقائيا من أن كل المحتويات الإلزامية للطلب الدولي مُتضمنة في الطلب. ولكن على فاحصي المكتب الدولي البحث عن الأخطاء الواردة في المحتويات الإلزامية، مثل بيان المنتج، والبحث، نتيجة توسّع النظام ليشمل ولايات قضائية لديها "مكتب فاحص"، عن أخطاء أو نقائص المحتويات الإلزامية الإضافية بناء على المادة 5(2)(ب) أو القاعدة 8، مثل هوية المبتكر، أو أخطاء المحتويات الخيارية مثل بيان التصميم الصناعي المرتبط/الرئيسي.

17. وبالمثل، قد يحتوي الطلب الدولي على وثائق مرافقة ينبغي تقديمها من خلال المكتب الدولي إلى المكاتب التي تشترطها لأغراض الفحص. وينص البند 408 من التعليمات الإدارية على قائمة كاملة بالمسائل والوثائق المسموح بها التي يجوز، وفق ما يختاره المودع وطبقا للقاعدة 7(5)(و) و(ز)، إدراجها في الطلب الدولي. كما يجوز، طبقا للقاعدة 8، أن يشتمل الطلب الدولي على يمين أو إعلان من المبتكر[15].

18. وبالإضافة إلى محتويات الطلب الدولي نفسه، يتحقّق فاحص المكتب الدولي من عدد من الجوانب الشكلية المرتبطة بالوثائق المرافقة. وقد يشمل ذلك مثلا ما إذا كان اليمين موقّعا من (كل) المبتكر (المبتكرين) المشار إليه (إليهم) أو، في حال المطالبة بصفة الكيان المتناهي الصغر، ما إذا كانت هناك شهادة مرفقة بالطلب الدولي تثبت تلك الصفة.

19. وإذا تم الكشف عن مخالفات، بخصوص كل ما هو وارد أعلاه، يصدر فاحص المكتب الدولي رسالة مخالفة، يدعو فيها المودع إلى تصحيح المخالفات في غضون المهلة المقرّرة ويقوم بفحص ومعالجة ذلك التصحيح عند تسلّمه.

20. وعقب انضمام جمهورية كوريا (في يوليو 2014) واليابان والولايات المتحدة الأمريكية (في مايو 2015)، وبالرغم من الضمانات المدرجة في واجهة الإيداع الإلكتروني، تزايدت نسبة احتواء الطلبات على مخالفات. ونتيجة لذلك، سُجلت مؤخرا زيادة كبيرة في عدد رسائل المخالفات بالرغم من مساعي المكتب الدولي الرامية إلى الإبقاء على بساطة النظام. وفي أعوام 2011 و2012 و2013 و2014، بلغ عدد رسائل المخالفات 163 1 و319 1 و494 1 و207 1 على التوالي. وينبغي التأكيد على أن الانخفاض المُسجل في عدد رسائل المخالفات في عام 2014 مردّه إدراج نسخة جديدة من واجهة الإيداع الإلكتروني في عام 2013، تمكّن من التحقّق تلقائيا من عدد أكبر من الخصائص في الطلبات الدولية. غير أن المكتب الدولي أصدر فعلا 488 1 رسالة مخالفة بحلول نهاية أكتوبر 2015، بما يعني أنه من المتوقّع أن يتجاوز عدد رسائل المخالفات، بحلول

[15] يتيح المرفق الأول من الاستمارة DM/1 للمودع إمكانية تقديم "إعلان بأبوة الاختراع" أو، إذا تعذّر ذلك، "إعلان بديل عوضا عن إعلان أبوة الاختراع"، فيما يخص تعيين الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك إجباري في حال تعيين الولايات المتحدة الأمريكية. ويتيح المرفق الثاني للمودع إمكانية تقديم وثائق مرافقة للطلب الدولي تدعم الإعلان بخصوص الاستثناء لعدم توفّر الجدة. ويمكّن المرفق الثالث من تقديم إعلان يحدّد المعلومات التي يعتبرها المودع مفيدة لأهلية التصميم الصناعي المعني للاستفادة من حماية. وتقتصر وجاهة ذلك على حالة تعيين الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكّن المرفق الرابع المودع من دعم مطالبة بصفة الكيان المتناهي الصغر وشهادة تثبت تلك الصفة من أجل الاستفادة من تخفيض في رسم التعيين الفردي فيما يخص تعيين الولايات المتحدة الأمريكية. والبنود المعادلة للمرفقات الأول والثاني والثالث والرابع مدرجة أيضا في واجهة الإيداع الإلكتروني.

نهاية عام 2015، عدد الرسائل المُسجل في عام 2014 بأكثر من 40 بالمائة. وتتوافق هذه الزيادة مع الزيادة المُسجلة في عدد الطلبات الدولية[16].

21. وأصبح الفحص الشكلي من قبل المكتب الدولي يتسم بتعقيد متزايد ويستغرق مزيدا من الوقت نتيجة الخصائص الجديدة التي أدرجت في الطلبات الدولية لأغراض تعيين اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية. وذلك يتجسّد في عدد مختلف أنواع المخالفات التي يديرها المكتب الدولي. وقد تولى الفاحصون إدارة 37 نوعا من المخالفات في عام 2013 و58 نوعا من المخالفات في عام 2014 عقب انضمام جمهورية كوريا. وفي عام 2015، عقب انضمام اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، تولى الفاحصون إدارة 67 نوعا من المخالفات حتى الآن.

فحص الإخطارات الصادرة عن المكاتب

22. بالنظر إلى العدد المتزايد للتسجيلات الدولية التي تُعيّن فيها أطراف متعاقدة لها مكتب فاحص، قد يكون عدد حالات الرفض الصادرة عن تلك المكاتب متوافقا مع عدد تلك التعيينات. وسيكون عدد كبير من حالات الرفض الصادرة عن المكاتب الفاحصة للأطراف المتعاقدة الجديدة مستندا إلى أسباب موضوعية، مثل حالة التقنية الصناعية السابقة أو عدم كفاية الكشف عن تصميم صناعي.

23. وطبقا للقاعدة 19 من اللائحة التنفيذية المشتركة، يتحقّق فاحص المكتب الدولي من أن كل العناصر المطلوبة، مثل أسباب الرفض، مبيّنة بشكل صحيح في الإخطار بالرفض. وبناء عليه سيزداد عبء العمل المفروض على المكتب الدولي وفقا لذلك[17]. ويشهد عدد البيانات بمنح الحماية التي تصدرها المكاتب زيادة كذلك[18]. وفي بعض الحالات يكون إصدار البيانات بمنح الحماية إلزاميا ويكون ذلك، مثلا، عقب رفض (بدلا من سحب الرفض) أو في حال تعديل التسجيل الدولي في إطار إجراء لدى المكتب. ويتحقّق فاحص المكتب الدولي من جملة أمور منها ما إذا كان التاريخ الذي أحدث فيه التسجيل الدولي، أو سيُحدث فيه، نفس أثر منح الحماية وفقا للقانون المطبق مبيّنا في البيان.

24. ولا يتلقى المكتب الدولي أية مكافأة لقاء فحص الإخطارات الصادرة عن المكاتب. وبالإضافة إلى أنواع الإخطارات المشار إليها أعلاه، يجوز للمكاتب أن تصدر، مثلا، إعلانا ترفض بموجبه آثار التغيير في الملكية.

إدارة تسديد الدفعة الثانية من رسم التعيين الفردي

25. يجدر التذكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف المتعاقد الوحيد الذي قدم إعلانا بموجب المادة 7(2) بشأن رسم التعيين الفردي وبيّن فيه بأن الرسم المستحق الدفع يتألف من دفعتين. وطبقا للقاعدة 12(3)(ج)، يجوز تسديد الدفعة الثانية من رسم التعيين الفردي إما لمكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية مباشرة وإما عن طريق المكتب الدولي، حسبما يختاره صاحب التسجيل الدولي. وتُضاف إدارة تسديد الدفعة الثانية من رسم التعيين الدولي إلى عبء العمل المفروض على المكتب الدولي. ولا يحصّل المكتب الدولي أية رسوم مقابل إدارة هذا الإجراء.

---

[16] بلغ عدد الطلبات الدولية 531 2 في عام 2011، و604 2 في عام 2012، و990 2 في عام 2013، و924 2 في عام 2014، و379 3 بحلول نهاية أكتوبر 2015 (مما يُعد زيادة بنسبة 38.9 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها في عام 2014).

[17] بلغ عدد إخطارات الرفض 231 في عام 2011؛ و81 في عام 2012؛ و119 في عام 2013؛ و152 في عام 2014. وفي نهاية أكتوبر 2015، عندما لم يكن لا مكتب اليابان للبراءات ولا مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية قد بدأ إصدار إخطارات تتعلق بتعيين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في التسجيلات الدولية، كان عدد إخطارات الرفض يبلغ 153 إخطارا، صدر 88 إخطارا منها عن المكتب الكوري للملكية الفكرية. (في نهاية أكتوبر 2015، كانت جمهورية كوريا قد عُيّنت 607 مرّات في التسجيلات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية كوريا قد عُيّنت 836 مرّة في التسجيلات الدولية منذ انضمامها إلى وثيقة 1999 في يوليو 2014. وبحلول نهاية عام 2014، لم يكن المكتب الكوري للملكية الفكرية قد أصدر بعد أي إخطار بالرفض.)

[18] بحلول نهاية أكتوبر 2015، كان المكتب الدولي قد استلم 949 2 بيانا بمنح الحماية، مما يُعد زيادة بنسبة 19.6 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها في عام 2014.

ثالثا. الاعتبارات المتعلقة بإمكانية إدخال تعديلات على جدول الرسوم

زيادة "ثابتة" في الرسم الأساسي

26. كما ذُكر سابقا في هذه الوثيقة، ترجع آخر زيادة في مبالغ الرسم الأساسي ورسوم التجديد بناء على نظام لاهاي إلى عام 1996، أي ما يقارب 20 عاما. وفي غضون ذلك، ومع توسّع نظام لاهاي، شهد عبء العمل المفروض على المكتب الدولي زيادة من حيث عدد الطلبات الدولية ومن المتوقّع أن تستمر زيادة عبء العمل من حيث حالات الرفض الصادرة عن المكاتب.

27. ويُلاحظ، في الوقت ذاته، أن التوسّع الجغرافي ذاته الذي يشهده نظام لاهاي ليكتسب طابعا عالمية يجعل من ذلك النظام أكثر استقطابا للمستخدمين بمنحهم إمكانية الاستفادة من تغطية أوسع ضمن إجراء واحد. وعليه قد يكون من المقبول، حتى من منظور المستخدمين، أن يُرفع مبلغ الرسم الأساسي من أجل تمكين نظام لاهاي من الارتباط مجددا بمبدئه الخاص بالاستدامة المالية[19].

28. ولكن بالنظر إلى العجز الناجم عن الفرق بين النفقات والإيرادات المرتقبة كما أشير إليه في الفصل الأول من هذه الوثيقة، يتضح أن فرض زيادة ثابتة في الرسم الأساسي وحده سيحول دون إمكانية نفاذ بعض فئات المستخدمين إلى النظام. وعلاوة على ذلك، يمكن للبعض التحجّج بأن المودعين الراغبين في مواصلة حماية تصاميمهم فقط في الأطراف المتعاقدة التي لا تمتلك نظاما للفحص سيدعمون المودعين الذين يعيّنون أطرافا متعاقدة لديها مكتب فاحص. وبناء عليه، ينبغي تقدير أية زيادة في الرسم الأساسي والنظر في إمكانية اتخاذ تدابير بديلة أو إضافية.

الرسم الأساسي المرتبط بالتعيين

29. يمكن توخي ضرورة أن يعكس جدول الرسوم بشكل أفضل زيادة عبء العمل المفروض على المكتب الدولي والطابع المعقد لذلك العمل. ذلك أن فحص الطلبات الدولية التي تُعيّن فيها أطراف متعاقدة لديها مكتب فاحص ينطوي على فحص موسّع من قبل الفاحص، ليس من حيث الطلبات فحسب، بل كذلك من حيث حالات الرفض الصادرة عن تلك المكاتب. وعليه يمكن النظر في إمكانية تحديد رسم أساسي مرتبط بالتعيين. فإذا تم، مثلا، تعيين طرف متعاقد لديه مكتب فاحص في طلب دولي، يصبح رسم أساسي إضافي مستحقا.

30. ولتوضيح الاقتراح المذكور أعلاه، إذا أدرج مفهوم الرسم الأساسي المرتبط بالتعيين إضافة إلى الرسم الأساسي، فإن على المودع تسديد رسم إضافي في كل مرّة يُعيّن فيها في الطلب الدولي طرف متعاقد لديه مكتب فاحص[20]. ووفقا لهذا السيناريو، يمكن تحديد رسم أساسي "ثابت" يكون، مثلا، مستحق الدفع بمجرّد تعيين طرف متعاقد لديه مكتب فاحص أو عن كل طرف متعاقد معيّن له مكتب فاحص.

---

[19] يجدر التذكير بأن الوثيقة H/LD/WG/5/5 المعنونة "اعتبارات تتعلق بإمكانية تضمين اللائحة التنفيذية المشتركة انتقاصات متزامنة في الطلبات الدولية وغيرها من التعديلات"، والتي ستُناقش أيضا في الدورة الخامسة للفريق العامل، تحتوي على اقتراح بإدراج مفهوم "الانتقاصات المتزامنة" في الطلب الدولي، وهو اقتراح سيتيح للمودعين، إن طُبق، إمكانية تحقيق وفورات فيما يخص رسوم التعيين المستحقة.

[20] طبقا للمادة 1"17" من وثيقة 1999، يُعرّف "المكتب الفاحص" بأنه "المكتب الذي يتولى من تلقاء نفسه فحص الطلبات المودعة لديه بغرض حماية التصاميم الصناعية ليبت على الأقل فيما إذا كان التصميم الصناعي يستوفي شرط الجدة". واستنادا إلى بعض الإعلانات التي قد تقدمها الأطراف المتعاقدة التي تستوفي مكاتبها الشرط المذكور وإلى المعلومات المرتبطة بإجراءات الفحص في مختلف المكاتب، والتي حصل عليها المكتب الدولي حتى الآن، تُعتبر مكاتب هنغاريا واليابان وقيرغيزستان وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة الأمريكية مكاتب فاحصة.

31. ويمكن، كحل بديل أو إضافي، تحديد رسم أساسي آخر يكون مستحق الدفع عن كل طرف متعاقد معيّن تُرسل إلى مكتبه الوثائق المرافقة من خلال المكتب الدولي. وكما شُرح سابقا في هذه الوثيقة، يتحقّق فاحصو المكتب الدولي أيضا من محتويات الوثائق المرافقة.

32. وأخيرا، يُتوقّع أنه عندما ينضم المزيد من الأطراف المتعاقدة ممن لديها مكتب فاحص إلى نظام لاهاي، سيزداد عبء العمل التالي للتسجيل والمفروض على المكتب الدولي وفقا لذلك، لا سيما من حيث فحص الإخطارات الصادرة عن تلك الأطراف المتعاقدة.

رابعا. التدابير الأخرى الرامية إلى تحسين الاستدامة المالية لنظام لاهاي

اقتراح بإدخال تعديلات على المادة 14 من اللائحة التنفيذية المشتركة

33. طبقا للمادة 8(1) من وثيقة 1999، إذا تبيّن للمكتب الدولي أن الطلب الدولي لم يكن يستوفي الشروط المنطبقة وقت تسلّمه إياه، وجب عليه أن يدعو المودع إلى تصحيح ما يلزم تصحيحه خلال المهلة المقرّرة. وبحلول نهاية أكتوبر 2015، كان المكتب الدولي قد أصدر 402 رسالة مخالفة تتعلق بعدم تسديد بعض الرسوم. وتم ترك 37 طلبا خلال الفترة ذاتها لعدم تسديد كامل الرسوم. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى المشاكل المطروحة لدى فحص 76 طلبا، اتصل المكتب الدولي بكل مودع بطريقة غير رسمية لا لشيء سوى لتحديد ما إذا كانت الطلبات تافهة أو ما إذا كان المودع قد غيّر رأيه والتمكّن بالتالي من وقف الإجراء. وبعبارة أخرى كان المكتب الدولي، فيما يخص أيا من تلك الطلبات الدولية، قد بدأ أو أكمل فحصه الشكلي دون الحصول على أية مكافأة مقابل العمل المُنجز.

34. وذلك يسفر عن إهدار موارد الفحص لأن تلك الطلبات يجب أن تخضع لفحص كامل حتى يتسنى الكشف عن حالات عدم تسديد الرسوم، فضلا عن أية مخالفات أخرى، ويتسنى في آخر المطاف، إذا لم تُصحّح المخالفة، اعتبار الطلب متروكا بشكل رسمي. وسيمكّن اشتراط تسديد الرسم الأساسي، على الأقل، من تقليل الطلبات التافهة ويسمح للمكتب الدولي باسترداد بعض من التكاليف المرتبطة بعمله الخاص بالفحص، مهما كان مآل الطلب.

35. وعليه لا ينبغي للمكتب الدولي الشروع في الفحص حتى يتسلّم مبلغا معادلا للرسم الأساسي المستحق عن تصميم واحد. وفي حال عدم تسديد الرسم الأساسي (على الأقل) المستحق عن تصميم واحد، يُقترح تصحيح تلك المخالفة خلال شهر واحد اعتبارا من تاريخ الدعوة التي يرسلها المكتب الدولي. وبالتالي، يُقترح إضافة فقرة جديدة (ب) إلى القاعدة 14(1) لهذا الغرض وتعديل الفقرة (3) من القاعدة 14 بناء على ذلك.

القاعدة 14
الفحص في المكتب الدولي

(1) [*مهلة تصحيح المخالفات*] (أ) إذا تبيَّن للمكتب الدولي أن الطلب الدولي لم يكن يستوفي الشروط المطلوبة، وقت تسلّمه إياه، وجب على المكتب الدولي أن يدعو المودع إلى تصحيح ما يلزم خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ الدعوة التي يرسلها المكتب الدولي.

(ب) بالرغم من الفقرة (أ)، يجوز للمكتب الدولي، إذا كان مبلغ الرسوم المستلمة وقت تسلّم الطلب الدولي أقلّ من المبلغ المعادل للرسم الأساسي المستحق عن تصميم واحد، أن يدعو المودع إلى تسديد ذلك المبلغ على الأقل خلال شهر واحد اعتبارا من تاريخ الدعوة التي يرسلها المكتب الدولي.

[...]

(3) [*اعتبار الطلب الدولي متروكاً وردّ الرسوم*] إذا لم تُستدرك مخالفة، غير المخالفة المشار إليها في المادة 8(2)(ب) من وثيقة 1999 خلال المهلة المشار إليها في الفقرة (1) (أ) أو (ب)، وجب اعتبار الطلب الدولي متروكاً، ووجب على المكتب الدولي أن يرد أية رسوم مسددة لقاء ذلك الطلب بعد خصم مبلغ يعادل الرسم الأساسي.

خامسا. استنتاجات

36. من المتوقّع استمرار الزيادة في عدد الطلبات الدولية في الأعوام القادمة. ويرصد المكتب الدولي، بدقة، توجهات الطلبات واحتياجات مستخدمي نظام لاهاي. وينبغي، على وجد الخصوص، أن يسدّد مستخدمو النظام رسوما تتناسب مع العمل المُنجز إما من قبل المكتب الدولي أو من قبل المكاتب، وأن تولى العناية لضمان التوازن في هذا الصدد.

37. ولمواكبة ديناميكيات نظام تسجيل دولي يتسم بالكفاءة والاستدامة المالية، فإن الدورة الخامسة للفريق العامل مدعوة إلى مناقشة إمكانية مراجعة جدول رسوم اتحاد لاهاي، طبقا للمادة 23(4) (أ) و(ب) من وثيقة 1999. والدورة الخامسة للفريق العامل مدعوة كذلك إلى التعليق على التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة والتعليمات الإدارية، والتي ستُقدم إلى جمعية اتحاد لاهاي في الوقت المناسب.

38. وعلى أساس تعليقات الفريق العامل وتعليماته، سيقدم المكتب الدولي سيناريوهات مفصلة عن هيكل رسوم مستدام كي يناقشها الفريق العامل في دورته السادسة المزمع عقدها في الجزء الأول من عام 2016.

[نهاية الوثيقة]